



مجلة الدراسات الإيرانية
Journal for Iranian Studies

مجلة الدراسات الإيرانية

دراسات وأبحاث علمية متخصصة

مجلة علمية ربع سنوية محكمة تصدر باللغتين العربية والإنجليزية

السنة الثانية - العدد الخامس - ديسمبر 2017

تصدر عن



مركز الخليج العربي
لِلدراستات الإيرانية
AGCIS

www.arabiangcis.org

إيران وتركيا وتحديات قيام الدولة الكردية في شمال العراق

د. علي بكر

باحث متخصص في العلاقات الدولية

تشكّل حالة إقليم كردستان العراق في المرحلة الراهنة واحدة من أعقد الأزمات السياسية التي تمر بها المنطقة، لما لها من انعكاسات على الوحدات الجغرافية المحيطة بالإقليم. ورغم أن الاستفتاء الذي جرى في الإقليم في 25 سبتمبر 2017 قد مثل قفزة متطورة من الأداء السياسي لحكومة الإقليم بعد تجربة طويلة من الحكم الذاتي، فإن التبعات التي أدت إليها عملية الاستفتاء كانت وخيمة جداً على جغرافيا الإقليم الكردي نفسه، وعلى الطموح الكردي في المستقبل، إذ بدا مع التطورات التي صاحبت الاستفتاء وأعقبت إجراءه الصعوبات والتحديات التي تقف أمام هذا الطموح، لا سيّما من جانب أهم القوى الإقليمية المجاورة للإقليم، وهما تركيا وإيران، وذلك بالنظر إلى عديد من الاعتبارات التي تجعل من انفصال الإقليم تهديداً رئيسياً لمصالح هاتين الدولتين اللتين لم تتورعا عن استخدام كل أوراقهما لإحباط اتجاه الإقليم نحو إعلان الاستقلال.



يشهد العراق منذ الغزو الأمريكي له في عام 2003 تطوّرات رئيسية مؤثرة على كيان الدولة العراقية، وعلى الاستقرار الإقليمي ككل. كان آخر هذه التطوّرات إجراء استفتاء على انفصال إقليم كردستان، وهو الأمر الذي ترك خلفه ردود أفعال واسعة النطاق أثرت بدورها على العودة إلى التهدئة والتراجع عن إعلان الاستقلال، على الرغم من نتيجة الاستفتاء التي جاءت لصالح الانفصال، وإن كان هذا التراجع لا يُعدّ تنازلاً عما يراه فرقاء الإقليم حقاً في تقرير الانفصال.

أولاً: أزمة الاستفتاء في إقليم كردستان

تشهد منطقة الشرق الأوسط، ومنذ وقت ليس بقریب، حالة من حالات الصراع المزمن الناتج عن تفاقم آثار عبثية طرق رسم الخرائط والحدود الجغرافية والسياسية، وما خلفته من تدافعات إثنية وقومية عديدة، مرتبطة بالأساس بالاتفاقيات التاريخية التي رسمت شكل المنطقة الحالية للشرق الأوسط منذ معاهدة سايكس بيكو عام 1916، ومروراً بمعاهدة سيفر عام 1920، ووصولاً إلى معاهدة لوزان عام 1923 وحتى اليوم. ومن أبرز تداعيات هذا الوضع دخول دول مثل العراق وتركيا وإيران وسوريا في أزمت سياسية واجتماعية نتيجة وضع الأكراد تاريخياً في هذه الدول، إذ لم تستطع أي من الأنظمة السياسية المتعاقبة في الدول الأربع أن تستوعب الهوية الكردية داخل هوية وطنية جامعة، وقد شكّلت التراكبات المذهبية والقومية والعرقية في كثير من الأحيان بوابات لاشتعال صراعات عديدة في المنطقة منذ أكثر من 90 عاماً كان الأكراد طرفاً رئيسياً فيها، بحكم أن الكرد يمثلون رابع أكبر جماعة عرقية في المنطقة بعد العرب والترک والفرس، وهم مجرّؤون بفعل عوامل تاريخية ومصالح إقليمية ودولية قديمة بين هذه الدول الأربع.

تاريخياً، كانت الدول الأربع تنظر إلى القضية الكردية على أنها قضية أمن قومي لا يمكن التنازل عنها بأي شكل من الأشكال، ومع اختلاف المراحل التاريخية واختلاف المصالح الاستراتيجية معها تفاوتت النظرة إلى هذه القضية من دولة إلى أخرى، لا سيما في العراق وسوريا، ففي العراق بعد حالة الضعف التي انتابته بعد عام 1991 تم إعطاء الحكم الذاتي للأكراد برعاية أمريكية عام 1992، ثم بعد احتلاله عام 2003 من جانب الولايات المتحدة تم تأكيد هذا الوضع السياسي دستورياً بشكل صريح في دستور 2005. وفي سوريا أدى انهيار الوضع الداخلي مطلع عام 2011 إلى خروج الأكراد تقريباً عن سلطة دمشق السياسية وأصبحوا بحكم الأمر الواقع يتمتعون باستقلالية تامة عن الحكومة المركزية.

ونتيجة لضعف الحكومات المركزية في هذين البلدين تراجع بشكل واضح تأثير بغداد ودمشق على جغرافيا الكرد ومصيرهم، لكن بقيت القضية الكردية قضية مركزية بالنسبة إلى الجانبين التركي والإيراني⁽¹⁾.

وبناءً على ما وصل إليه وضع الكرد في العراق على وجه الخصوص من تطوّر مؤسّساتيّ وسياسيّ، فضلاً عن التطوّر الاقتصادي والعسكري، بدأت المطالبات التاريخية بالانفصال في التصاعد من جديد -هي موجودة بالأساس منذ معاهدة لوزان 1923- بغرض إقامة دولة كردية تخلص الجانب الكردي من كل المظالمات التاريخية التي وقعت عليهم وعلى وضعهم التاريخي والجغرافي منذ ما يقارب قرناً من الزمان⁽²⁾.

1- دوافع الإعلان عن الاستفتاء:

إذا ما استثنينا ما يعلن عنه من نيات تتعلق بأحقية الأكراد بإعلان دولتهم المستقلة عن العراق وما يحلم به ساسة وشعب الكرد، فإن هناك جملة من المتغيرات التي تشكّل أساس اختيار توقيت إعلان الاستفتاء من أجل الاستقلال، والتي تشكل أساس التصعيد في هذا الاتجاه، أهمها ما يأتي:

أ. طموح بارزاني: حاول الحزب الديمقراطي الكردستاني، وتحديدًا رئيس الإقليم السابق مسعود بارزاني، توظيف فكرة القومية الكردية وأحقية الكرد في أن يكون لهم دولتهم الخاصة لصالح شرعنة وجوده في السُلطة لفترة زمنية أطول، غير أن خروج قضية الاستفتاء لاحقاً عن السيطرة، وتقدّم القوّات العراقية والقوّات المساندة لفرض سلطة الدستور على المناطق المتنازع عليها والمرافق السيادية، أدّى إلى تدهور الأوضاع السياسية للغاية داخل البيت الكردي، ممّا دفع رئيس الإقليم إلى التنحي عن منصبه في 30 أكتوبر 2017.

ب. حيازة أوراق ضغط جديدة قبل انتخابات 2018: يعتقد قيادات الكرد، لا سيّما في الحزب الديمقراطي الكردستاني وعلى رئيسهم رئيس الإقليم السابق، أن الانتخابات المركزية في 2018 في جميع العراق لا يجب أن تبدأ إلا بوجود ورقة جديدة بيد الإقليم، لمضاعفة المكاسب السياسية والاقتصادية من بغداد، من أجل الحصول على مزيد من الزخم والضغط لفرض سياسات الأمر الواقع على كركوك وباقي مناطق سهل نينوى، ومن ثمّ جاءت قضية الاستفتاء لأجل الوصول إلى هذا الهدف.

ج. نموّ الحشد الشعبي المتزايد عسكرياً وسياسياً: تأتي قضية بروز تيّارات الحشد الشعبي بأجنحتها السياسية التي ترغب في الوصول إلى السُلطة في بغداد متغيّراً آخر يخشى منه الكرد خلال هذه المرحلة.

د. المحافظة على المكتسبات الاقتصادية والتغطية على الفساد: هناك مصالح اقتصادية عميقة داخل الإقليم مرتبطة بأشخاص قيادية مرتبطة بحكومة بارزاني، وهي مهددة بشكل كبير بسبب الفساد السياسي والاقتصادي المستشري داخل الإقليم، فأنت

قضية الاستفتاء لتحويل الرأي العام وتعبئته قومياً وإبعاد أنظاره عن العجز الكبير الذي تعانيه حكومة الإقليم في إدارة شؤونها، لإسكات الداخل الكردي على هذا العجز ومنع حدوث التغيير، لا سيّما وأن فكرة الحرب على داعش قد استنفدت جداولها ومن ثمّ لا مجال مجدداً لنقاش قضايا تتعلق بفساد شركات النفط والمقاولات، ولا مجال لنقاش قضية شرعية الرئيس والامتيازات الحصرية التي يتحصل عليها أتباعه وأنصار حزبه نتيجة لوجودهم في السُلطة.

٥. انتهاء تنظيم داعش وتراجع تأثير الدعاية به كخطر محقق: بعد انتهاء مرحلة داعش وخلوّ الشارع الكردي من أي تهديدات مباشرة (عدا ما يعتقد بعض الكرد عن تهديدات الحشد الشعبي)، استثمر بارزاني قضية التصعيد القومي من أجل الحصول على شرعية أكبر، لا سيّما أنه كان من المقرر إجراء انتخابات برلمان كردستان في 1 نوفمبر 2017، غير أن برلمان كردستان قرر تمديد عمر دورته التشريعية لـ 8 أشهر أخرى، وكان توقيت الاستفتاء مُهماً جداً لكسب الشارع بقضية لا تقبل النقاش بالنسبة إلى المجتمع الكردي، ولتوظيفها من أجل دعم جماهيرية الحزب وشخص رئيس الإقليم في هذه الانتخابات.

2- مقومات قيام دولة كردية شمال العراق:

يؤمن الكرد بأن ما تحتويه تجربة كردستان من تفاصيل عديدة جغرافية وسياسية وسكانية ومؤسّساتية يؤهلها لاستيفاء شروط التحول موضوعياً بطريقة ذاتية داخل دولة اتحادية، وهي العراق، إلى دولة مستقلة قائمة بحدّ ذاتها. يقول هنري كيسنجر عن وضع الإقليم الحالي: «إن إقليم كردستان صاغ فكرة الحكم الذاتي بطريقة لا يمكن تمييزها عن الدولة إلا عبر مجهر». وهذا يدل على أن إقليم كردستان تجاوز مرحلة الحكم الذاتي وتخطاها ليصل إلى مرحلة شبه الدولة⁽³⁾. لذا فقد تصاعدت المطالب كثيراً بالانفصال عن العراق نتيجة لوجود مقومات عديدة يعتقد الكرد أنها كافية لتحويلهم إلى كيان منفصل عن العراق، في ظل جغرافيا واقتصاد وسكان وتجربة مؤسّساتية جيدة نوعاً ما، مقارنة بتجارب دول الشرق الأوسط، وعلى ذلك يمكن الحديث عن هذه المقومات على النحو الآتي:

أ. العامل الاقتصادي: وهو من أهم المقومات التي يمكن أن تعتمد عليها أي دولة في العالم لضمان استمراريتها وبقائها أو نشأتها، إذ يمتلك الإقليم وعلى مساحات واسعة من جغرافيته المتنوعة حقولاً عديدة من النفط تجاوزت طاقتها الإنتاجية قبل عام 2014 ما يعادل 550 ألف برميل يومياً، إضافة إلى الحقول النفطية التي تمت السيطرة

عليها من قبل الإقليم في مدينة كركوك وسهل نينوى جرّاء الانسحاب العسكري للجيش العراقي، ممّا هبّ للإقليم فرصة مضاعفة التصدير ليصل إلى ما يعادل مليون برميل يومياً بصورة رسمية وغير رسمية (الإحصاءات والأرقام تخصّ مرحلة ما قبل استعادة القوّات العراقية المناطق المتنازع عليها بعد 15 أكتوبر 2017). من جهة ثانية، سعى الكرد منذ اكتشاف النفط داخل إقليم كردستان بعد عام 2006 إلى الحصول على نوع من الاستقلالية الاقتصادية بمعزل عن بغداد، وقد دخلت أربيل في مفاوضات ونزاعات طويلة فضّت على أساسها الشراكة الاقتصادية من طرف بغداد بسبب عدم تسديد الإقليم مستحقات ما يصدره من نفط لبغداد، والتي كان على أثرها يحصل الإقليم على ما يعادل 17% من الموازنة العراقية الاتحادية، غير أن واقع الحال يشير إلى عكس ذلك، فلم يتسلّم الإقليم منذ عام 2005 كامل ما خصّص له من الموازنة الاتحادية بسبب تصديره للنفط بصورة أحادية الجانب دون تسليم العائدات إلى بغداد، وعلى الرغم من ذلك فقد تم خصم ما يصدره الإقليم من نفط من حصة الموازنة وإرسال ما تبقى منها، حتى وصل الإقليم إلى مراحل متقدمة من بيع النفط في عام 2014 إثر الانخفاض الكبير والحادّ في الأسعار، لتقطع بغداد الموازنة بشكل كامل بعد شوط طويل من النزاعات القانونية حول مشروعية الإقليم بتصدير النفط من عدمه.

غير أن انهيار أسعار النفط وتراجع أثره بشكل واضح على الوضع الاقتصادي في الإقليم، وبدأت الأزمات الاقتصادية تتوالى حتى وصل الإقليم إلى مرحلة عجز عن سداد مستحقات موظفي الإقليم، البالغ عددهم أكثر من مليون ونصف المليون من أصل أربعة ملايين ونصف المليون، لمدة ستة أشهر. على ذلك يمكن القول إن إقليم كردستان يتمتع باقتصاد ريعيٍّ أحاديٍّ الجانب يعتمد على النفط كأساس رئيسيٍّ لاقتصاده، ويشكّل 95% من واردات الإقليم، بالإضافة إلى السياحة الداخلية القادمة من المحافظات العراقية الأخرى التي تتعش الإقليم اقتصادياً بشكل موسميٍّ. يُذكر أن حصة إقليم كردستان قد تم تخفيضها إلى ما دون 13% في موازنة العراق لعام 2018، ممّا أدّى إلى طرح مشروع من قبل رئيس وزراء إقليم كردستان نيشرفان بارزاني بتسليم كل مستحقات النفط لبغداد مقابل إعادة حصة الإقليم من الموازنة والمقدرة بـ 17%⁽⁴⁾.

ب. مؤسسات الحكم القائمة: على الرغم من التجربة البرلمانية الحديثة التي يعيشها إقليم كردستان العراق في مجال التشريع منذ عام 1992 بعد الفراغ الدستوري والمؤسّساتي الذي خلفته عملية انسحاب الدوائر الحكومية التابعة لبغداد، فإنّ وجود

البرلمان بحد ذاته هو مقومٌ مهمٌ من مقومات إقامة الدولة وما تحتاج إليه لاستكمال ملامح النظام السياسي في المستقبل بشكل عام.

تأسس برلمان إقليم كردستان عام 1992 بواقع 105 نواب، وقد أضيف إليه 6 نواب آخرين لشؤون الأقليات ليصبح العدد الإجمالي 111 نائباً، وقد مارس مجموعة من الصلاحيات الرقابية العامة على السلطة التنفيذية، وكذلك شرع مجموعة من القوانين المهمة في ما يتعلق بإقليم كردستان على مستوى السياسات العامة للإقليم، كإقرار قانون النفط والغاز وقانون الانتخابات وقوانين إدارة الإقليم.

لكن يُعاب على البرلمان هشاشته وضعفه أمام مواجهة الأزمات السياسية المزمنة في الإقليم والخلافات القائمة بين القوى السياسية المختلفة، فقد تم تعطيل البرلمان منذ 19 أغسطس 2015 إثر الخلافات الحادة على استمرار رئيس الإقليم السابق مسعود بارزاني في السلطة بعد انتهاء ولايته عام 2013، فضلاً عن الخلافات بشأن شكل النظام الحاكم في الإقليم وتحويله إلى برلماني، وقد تم منع رئيس البرلمان عن حركة كوران (التغيير) يوسف محمد صادق، المعارض لسياسات رئيس الإقليم، من الدخول إلى أربيل، وعلى أثر ذلك تم تعطيل البرلمان منذ تلك الفترة حتى ما قبل استفتاء 25 سبتمبر 2017، إذ انعقد بجلسة طارئة دون رئيسته وغياب الجماعة الإسلامية عن الحضور لتمرير قرار إجراء الاستفتاء في موعده في المناطق المتنازع عليها.

تعطي تجربة السلطة التشريعية هذه محفزات خاصة للإقليم؛ لكونه يمتلك تجربة على الرغم من إخفاقاتها العديدة في مجال التشريع وحل الأزمات، وتعدّ أحد أهم المقومات البارزة في إنشاء أي دولة. فضلاً عن ذلك يمتلك الإقليم قاعدة مؤسسية على الرغم من حداتها وتجربتها المحدودة، وهناك وزارات قائمة بحد ذاتها كوزارة البيشمركة ووزارة الداخلية ووزارة المالية ووزارة العدل ووزارة الثروات الطبيعية ووزارة الصحة ووزارة التربية ووزارة التعليم العالي، فضلاً عن مؤسسات عديدة أخرى كالجامعات والمدارس وعدد كبير من الدوائر الحكومية المستقلة عن بغداد بشكل كبير⁽⁵⁾.

ج. الكيانات العسكرية والأمنية: قدمت الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا، فضلاً عن الدول الصديقة للإقليم، مساعدات عسكرية لحكومة الإقليم تجاوزت 008 مليون دولار، ووزعت على شكل معدّات وأسلحة وتدريب للقوات واستشارات عسكرية وأمنية، فضلاً عن الغطاء الجوي العسكري الذي وقّره التحالف الدولي لقوات البيشمركة في حربها ضد داعش، وكانت مساهمة الولايات المتحدة فقط من هذه المساعدات 400 مليون دولار.

تعود التجربة العسكرية والأمنية لإقليم كردستان إلى وقت طويل من العمل المسلح في مختلف الجبهات داخل وخارج العراق، ومن ثم أصبح إقليم كردستان يمتلك قوة عسكرية هي «البيشمركة» (قوات حماية الإقليم)، وتعني باللغة الكردية «تحدي الموت»، وتتكون مما يقارب 37 ألف عنصر، فضلاً عن قوة أمنية مهمتها حفظ الأمن الداخلي للإقليم تسمى بالأسايش (وتعني باللغة الكردية الاستقرار)، إضافة إلى جهاز الشرطة والمرور وقوة من الاحتياط، فضلاً عن الأجهزة شبه المستقلة كجهاز مكافحة الإرهاب المسمى «دشي تيور».

تمتلك البيشمركة معدات عسكرية عديدة على مستوى الأسلحة الخفيفة والثقيلة والمتوسطة كالدبابات والطائرات العمودية والمدافع الثقيلة وأجهزة متقدمة للإنذار المبكر، ومجموعة أخرى من المعدات العسكرية المحدودة والمتقدمة، إضافة إلى الطائرات المقاتلة وبنادق A.K47 و M4 و G3، فضلاً عن قاذفات صواريخ نوع RBG7 و RBG29 و AT4، ونظام الدفاع STELA-2 و SA16GIMELT ودبابات T55 و T62 و T72، بالإضافة إلى شاحنات عسكرية وعربات قتالية من نوع هامفي وتويوتا ونيسان ولاندروفر، ومدافع 122 ملم، ومدافع هاوترز 122 ملم، وهاون 82 ملم و 81 ملم، وبنادق مضادة للطائرات من نوع 2-23-ZU و 30-KS.

تدرّبت قوّات البيشمركة حديثاً على يد مجموعة مختلفة من المدربين الدوليين والإقليميين داخل وخارج الإقليم، إذ يوجد في محيط العاصمة أربيل مجموعة من المعسكرات التابعة للتحالف الدولي مهمتها تدريب قوّات البيشمركة، لا سيّما في ما يتعلق بمرحلة ما بعد سيطرة داعش على الموصل وباقي المحافظات الأخرى، فضلاً عن الخبرات الكبيرة التي تتمتع بها البيشمركة في ما يتعلق بقتال الجبال والمناطق الوعرة. وقد خاضت البيشمركة معارك عديدة في مختلف المناطق من جنوب الإقليم في سهل نينوى وغيرها، وقد حققت انتصارات عديدة بمساعدة قوّات التحالف الدولي عبر غطاء جويّ كثيف. ويؤخذ على البيشمركة والجيش العراقي معاً انسحابهم من بعض مناطق سهل نينوى، لا سيّما في سنجار، وترك الطائفة الأيزيدية بمواجهة داعش، الأمر الذي أدّى إلى سبي ما يعادل 6500 امرأة أيزيدية ومقتل ما يقارب 1500 مواطن أيزيدي بسبب عدم قدرتهم على الوقوف بوجه التنظيم في تلك المرحلة⁽⁶⁾.

د. الموقع الجغرافي: تتنوع جغرافيا الإقليم من منطقة إلى أخرى، كما يزخر بمجموعة كبيرة من المعادن الطبيعية والمياه الجوفية، فضلاً عن وجود كمّيات معقولة من النفط

داخل حدود الإقليم التي تضم أربيل ودهوك والسليمانية، غير أن الإقليم يعتمد في كثير من موارده النفطية على تصدير نفط المناطق المتنازع عليها في كركوك وسهل نينوى وديالى وصلاح الدين لتأمين مستلزماته المالية.

يضم الإقليم أراضي شاسعة صالحة للزراعة غير مستغلة، فلا يوجد للإقليم أي خطة استراتيجية واضحة لتوظيف هذه الإمكانيات على الرغم من توفر الظروف الملائمة، كذلك الإقليم ينفرد بإنتاج عديد من المحاصيل الزراعية ويتمتع بمناخ معتدل نسبياً في الصيف مقابل درجات حرارة منخفضة في الشتاء، لا سيّما في المناطق الجبلية. وعلى الرغم من عدم وجود إحصائيات دقيقة لعدد سكان إقليم كردستان فإن عدد السكان يتراوح ما بين 4,5 و5 ملايين نسمة⁽⁷⁾.

هـ. خبرة الحكم: منذ أكثر من 47 عاماً، أي منذ 11 مارس 1970، يمارس الإقليم نوعاً متصاعداً متطوراً من أنواع الحكم الذاتي الذي بدأ بإمكانيات محدودة حتى وصل اليوم إلى شبه دولة داخل العراق، بما تحويه المناصب الموجودة في الإقليم من صلاحيات واسعة تصل إلى حد إقامة علاقات خارجية غير رسمية مع مختلف الدول والمنظمات والشركات الدولية العابرة للقارات، تدعم اليوم خبرة الحكم في الإقليم من رئاسته ورئاسة وزرائه ومجلس نوابه، فضلاً عن سلطته القضائية، كمحفز كبير لعملية الاستقلال، لأن جهوزية هذه المؤسسات واستقلاليتها الكبيرة عن بغداد على الرغم من مخالفة بعضها للدستور العراقي، تبرز كأحد أهم المقومات الكبيرة في تشجيع الاستقلال وإعلانه⁽⁸⁾.

3- التداعيات الداخلية لاستفتاء كردستان العراق:

بعد الإصرار الكبير الذي أبداه رئيس الإقليم السابق مسعود بارزاني على ضرورة إجراء الاستفتاء في موعده، على الرغم من شبه الإجماع الداخلي والإقليمي والدولي والتحذيرات من مغبة ومخاطر ما قد يخلفه هذا الاستفتاء، جرى الاستفتاء في يوم 25 سبتمبر 2017 لتبدأ معه مرحلة جديدة من مراحل الصراع بين بغداد وأربيل من جهة، وبين أربيل والقوى الإقليمية والدولية من جهة أخرى. انتهى هذا الصراع في اتجاه قرار بغداد لفرض السُلطة الاتحادية على المناطق التي سيطر عليها الإقليم بعد تاريخ 10 يونيو 2014 جرّاء انسحاب القوّات العراقية منها إثر الانهيار الكبير الذي خلفته عملية ظهور داعش وسدّ هذا الفراغ من قبل قوّات البيشمركة الكردية.

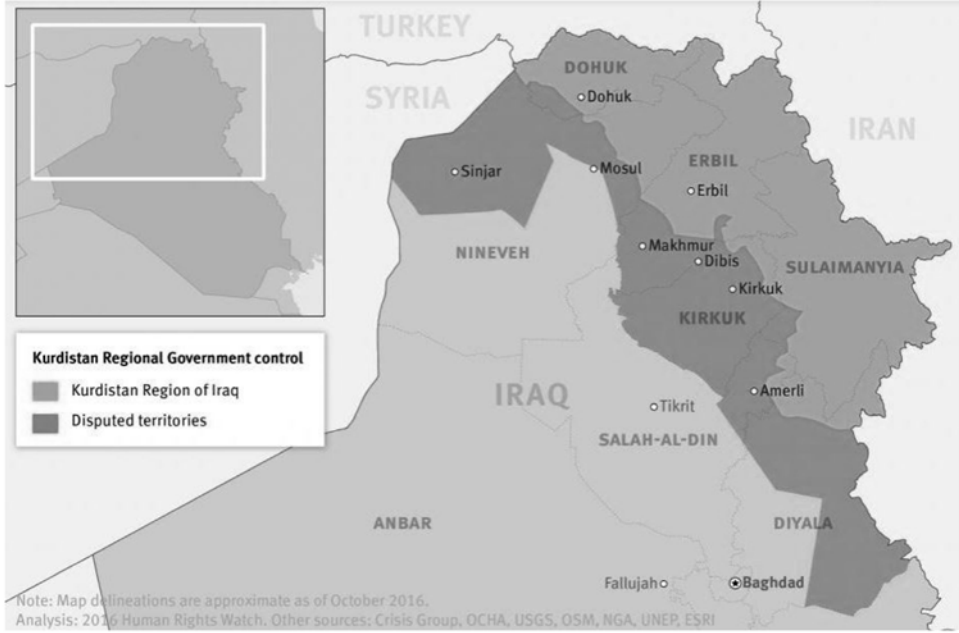
وبعد شوط طويل من المحاولات الإقليمية والداخلية والضغط الدولي التي تمت ممارستها على أربيل من أجل إلغاء الاستفتاء أو تجميده لمدة عامين على أقل تقدير،

قررت بغداد في يوم 14 أكتوبر 2017 منح أربيل مهلة 48 ساعة لإخلاء المناطق المتنازع عليها في محافظة كركوك وديالى وصلاح الدين ونيوى والسليمانية⁽⁹⁾، على أثرها اجتمع قادة الخط الأول للقوى السياسية الكردية في مساء يوم 15 أكتوبر 2017 في ما عُرف باجتماع دوكان لبحث ما يمكن أن يتخذ من أجل إدارة تطويق هذه الأزمة، غير أن هذا الاجتماع خرج بنتيجة واضحة بأنه لا إلغاء ولا حتى تجميد مؤقتاً لنتائج الاستفتاء⁽¹⁰⁾.

في هذه الأثناء كانت القوّات العراقية بمختلف صنوفها وتشكيلاتها العسكرية تتجمع قرب بلدة طوزخورماتو جنوب كركوك في ظل تعميم إعلامي كبير (وبنفي عراقي رسمي حول أيّ تجمع واستعداد للهجوم على كركوك)، لتتحرك هذه القوّات فجر يوم 16 أكتوبر 2017 وتدخل مدينة كركوك وتسيطر على المنشآت السيادية وحقول النفط فيها بعد انسحاب متفق عليه مع قوّات البيشمركة التابعة للاتحاد الوطني الكردستاني، ومن ثمّ تقدم القوّات العراقية في مناطق صلاح الدين وديالى وسهل نينوى في اليوم التالي، لتفرض بغداد سلطتها بشكل شبه كامل على ما يسمى بالمناطق المتنازع عليها، التي بدأ الإقليم يسيطر عليها منذ عام 2003 والتي توسعت بعد 10 يونيو عام 2017 ليعود الإقليم إلى حدوده المعروفة بمحافظاته الثلاث فقط: أربيل ودهوك والسليمانية، مع بعض المناطق الصغيرة الأخرى⁽¹¹⁾.

ويبدو أن الإدارة الأمريكية بدت عاجزة كلياً عن منع قوّات الحشد الشعبي المدعومة من إيران من دخول الأراضي المتنازع عليها بين بغداد وأربيل على أثر إجراء استفتاء الاستقلال الذي قام به إقليم كردستان العراق، هذه الحالة اضطرت واشنطن كما يبدو إلى الدخول في خيارات مُرّة كي لا تخسر حليفها في بغداد (رئيس الوزراء حيدر العبادي) ومشروعها الجديد، وهو عملية دعم القوى السياسية الشيعية والسنيّة المعتدلة لمواجهة إيران والتوازن معها، الأمر الذي أدى بدوره إلى إعطاء ضوء أخضر أمريكي للعبادي لكي يتصدر عملية فرض القانون وإعادة انتشار القوّات العراقية داخل الأراضي المتنازع عليها، وفرض سلطة بغداد على المرافق السيادية من منشآت نفطية ومعابر حدودية ومطارات. ويبدو واضحاً أن هذه الخطوة قد جاءت من واشنطن لقطع الطريق أمام تصدّر الحشد الشعبي هذه العملية، حتى لا تضيق له رصيماً في الانتخابات المزمع إجراؤها في شهر مايو 2018، فضلاً عن الثقل السياسي والجماهيري الذي كان يمكن أن يحصل عليه الحشد إذا ما تصدّر هذه الخطوة، بجانب قطع الطريق أمام طهران من الاستفادة من أي مكسب للحشد الشعبي⁽¹²⁾.

خريطة رقم « 1 » توضح حدود إقليم كردستان قبل عام 2003، والمناطق المتنازع عليها والتي سيطر عليها الإقليم بعد عام 2003 وانسحب منها مؤخراً جراء عملية فرض القانون من قبل السُّلطة الاتحادية في بغداد.



المصدر: جاسم محمد: استفتاء إقليم كردستان وتداعياته على واقع الأمن في العراق، شبكة رؤية الإخبارية، 29 سبتمبر 2017. <http://cutt.us/sYFH1>

أدى فرض بغداد سلطتها الاتحادية على الأراضي المتنازع عليها إلى خسارة إقليم كردستان ما يعادل 55% من حجم صادراته النفطية، وما يعادل 14 ألف كيلومتر مربع من الأراضي، فضلاً عن السيطرة على بعض المعابر الدولية وإغلاق المطارات وانخفاض صادرات نفط الإقليم لما يقارب 250 ألف برميل يومياً. هذا الرقم مرشح للنزول أكثر مع مرور الوقت بسبب عدم حسم بعض المناطق المتنازع عليها إلى الآن، والتي تحتوي على مخزونات نفطية عديدة في فيشخابور والشيخان على سبيل المثال، ولكي نوضح تفاصيل أكثر تم إعداد الخريطة رقم « 2 » لكي يتم توصيف أهم المناطق التي وقعت تحت سيطرة بغداد والتي تحاول الوصول إليها كذلك.

ومن الواضح أن أكثر من 90% من المناطق المشار إليها في الخريطة أعلاه مسيطر

عليها عدا منطقة فيشخابور في أقصى شمال غرب العراق (تجري مفاوضات عليها من أجل الإدارة المشتركة، وقد تحسم في الأغلب لصالح إدارة بغداد)⁽¹³⁾، والشرح التالي يوضح أهمية كل منطقة وما تحتويه سواء في ما يخصّ مواردها الاقتصادية أو كونها منطقة ربط لوجستي، ويمكن إسقاط الأحرف الإنجليزية الموجودة في الخريطة على الشرح الموجود أدناه:

أ. خانقين (A): إحدى أهمّ بوابات محافظة ديالى مع إيران، وهي تمثل نقطة وصل رئيسية ما بين بغداد من جهة، وطول الشريط الحدودي الشرقي مع إيران من جهة أخرى. تحتوي خانقين على كميات هائلة من النفط، إذ تصنّف بأنها ثاني أكبر مكن نفطيّ في مناطق شمال العراق المتنازع عليها بعد كركوك. تحتوي على حقل نفط خانة العملاق (نفط شاه بالإيراني)، الذي يمتدّ حتى عمق الأراضي الإيرانية (حقل نفطيّ مشترك). كذلك تحتوي على مخزون هائل من الغاز الطبيعي ويقدر احتياطيّ هذه المنطقة من النفط بما يقارب 700 مليون برميل.

أ. طوزخورماتو (B): أهمية هذه البلدة تكمن في كونها محور ارتباط عميق بين كركوك شمالاً وخانقين وبعقوبة، هي بلدة ذات خليط سكانيّ متنوع بين كرديّ وعربيّ وتركمانيّ، تابعة لمحافظة صلاح الدين، وكانت تتبع لمحافظة التأميم سابقاً (كركوك)، وتتمثل الأهمية الاستراتيجية لهذه البلدة في أنها خط وصل إمدادات وطرق ومواصلات عسكرية ومدنية وتجارية (نفطية)، وهي تقع ما بين مركز خانقين من جهة الجنوب الشرقي ومركز مدينة بعقوبة من الجنوب امتداداً إلى بغداد.

أ. كركوك والتون كوبري (C): حقل نفط كركوك، هو خامس أكبر حقل نفط في العالم من حيث السعة والاستيعاب، بالإضافة إلى حقل جمبور وبابي حسن وبابا كركر وحقل خباز، لهذا تُعدّ هذه المدينة من أكثر المدن أهمية من حيث الموارد الاقتصادية المتنازع عليها، ويقدر احتياطيّ مدينة كركوك بما يعادل 14% من احتياطيّ العراق النفطي الذي يحتل المرتبة الثالثة بعد السعودية وإيران من حجم الاحتياطي العالمي، بواقع يصل إلى 35 مليار برميل. وتصدر المدينة رسمياً ما يقارب 750 ألف برميل نفط يومياً، ويمكن تطويرها لتصل إلى 900 ألف برميل، وتحتوي على منشآت سيادية مهمّة مثل شركة نفط الشمال وغاز الشمال ومطار K1. كما تحتوي على مخزون هائل من الغاز الطبيعي يقدر بـ 75% من احتياطيّ الغاز العراقي، أي ما يعادل 248 مليار متر مكعب، لكن 70% منه يحترق حين استخراج النفط، لأنها حقول مشتركة أو غاز مصاحب، بجانب سوء المعدات اللازمة لاستخراجه⁽¹⁴⁾.

أ. مخمور والكوير (E) (D): تُعدّ مخمور والكوير (التابعة إدارياً لمخمور) منطقة اتصال لوجستي بين مناطق جنوب الموصل وشمال صلاح الدين وكركوك، أهمّية هذه البلدة تكمن في أنها تربط غرب العراق بشرقه، كما تتوافر بها إمكانيات زراعية ضخمة، تكمن أهميتها الحالية في أنها حلقة وصل استراتيجية تتعلق بالطرق والمواصلات. وهي بلدة كانت تابعة لمحافظة أربيل حتى عام 1996، تم ضمّها إلى محافظة نينوى، ومن ثمّ بعد عام 2003 أصبحت من ضمن المناطق المتنازع عليها.

أ. سدّ الموصل وتوابعه الجغرافية (F): هو أكبر سدّ في العراق ومخزن مائيّ استراتيجيّ ضخم، ينتج كمّيات جيدة من الكهرباء تعادل 1052 ميغاوات، وهو أكبر محطة كهرومائية في العراق. يوجد في محيط السد بالقرب من منطقة زمار ووانه حقول نفطية عديدة (41) يتجاوز إنتاجها 16 ألف برميل يومياً. وهي منطقة مهمّة من حيث النقل اللوجستي لأنها ترتبط بالموصل مباشرة من الجنوب وبتلعفر وسنجار من الغرب وبفيشخابور من الشمال.

أ. سنجار وريبعة (G): وهي من أهم المناطق الحدودية مع سوريا؛ كون ربيعة تحتوي على معبر اليعربية ذي الأهمّية الكبيرة، وكذلك تُعدّ منطقة سنجار من المناطق الوعرة عسكرياً بسبب انتشار عناصر حزب العمال الكردستاني على شريطها الجبلي (جبل سنجار). وتمثل هذه المنطقة أهمّية خاصّة لأنها منطقة ربط لوجستيّ مهمّ مع سوريا، وتمثل كذلك امتداداً للتجارة مع الجانب التركي باتجاه تلعفر والموصل.

أ. فيشخابور (H): وهي بلدة عبور دولية في المثلث العراقي السوري التركي (تابعة لمحافظة دهوك) ذات تركيبة سكانية مسيحية (كلدانية) وكردية وأيزيدية، هذه منطقة تجددت أهميتها وتضاعفت بعد استفتاء إقليم كردستان العراق 25 سبتمبر 2017، لأنها تمثل البوابة التي تحاول حكومة بغداد الوصول إليها لكسر الحصار الذي يمارسه الإقليم على بغداد عبر معبر إبراهيم الخليل باتجاه تركيا، إذ من المزمع فتح بوابة تجارية مباشرة بين بغداد وأنقرة عبر منطقة نصيبين أو أفوكاي بالقرب من الخابور، لهذا تمثل الخابور أهمية خاصة إذا ما سيطرت عليها القوّات العراقية لتأسيس المعبر المباشر لحكومة بغداد عبر الشريط الحدودي مع سوريا وصولاً إلى الخابور باتجاه تركيا.

خريطة رقم «2» توضح أهم المناطق التي سيطرت عليها الحكومة الاتحادية فعلياً والمناطق التي تسعى للسيطرة عليها:



المصدر: من إعداد الباحث.

ثانياً: الموقفان الإيراني والتركي من الاستفتاء.. وتداعياتهما على الإقليم
ردود الفعل التركية-الإيرانية على إجراء الاستفتاء كانت صارمة وعنيفة، فالدولتان اعترضتا اعتراضاً شديداً على الاستفتاء وعلى قيام هذه الدولة. ويمكن تناول هذين الموقفين من خلال النقاط الآتية:

1- الخطوات التركية والإيرانية لإحباط انفصال الإقليم:
كان من أبرز الإجراءات التي اتخذتها حكومتا إيران وتركيا التحركات العسكرية

والمناورات المشتركة بين القوّات العراقية والتركية والإيرانية لأكثر من مناسبة على الحدود العراقية-التركية في شمال العراق (داخل الجزء التركي بالقرب من زاخو العراقية)، فضلاً عن مناورات الحرس الثوري الإيراني التي أجراها بالقرب من الحدود العراقية الإيرانية، بجانب إغلاق الحدود والتنسيق الكامل مع الحكومة العراقية لإحباط هذه المحاولة. وقد وصل الأمر من جانب إيران أولاً ثم تركيا ثانياً إلى حدّ التدخّل المباشر في إبرام صفقات سياسية مباشرة مع أطراف سياسية داخلية في العراق من أجل إحباط هذه الخطوة. كما تحدثت قيادات الحزب الديمقراطي الكردستاني عن اتفاق بين كل من قاسم سليمان وهادي العامري وبافل طالباني نجل الرئيس العراقي السابق جلال طالباني، الأمر الذي أسفر عن انسحاب قوّات البيشمركة التابعة لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني (التابعة لحزب بافل طالباني)، وترك قوّات الحزب الديمقراطي الكردستاني في مواجهة القوّات العراقية الزاحفة باتجاه المناطق المتنازع عليها، وهو الأمر الذي أدّى إلى انهيارها خلال أقل من ساعتين وانسحابها من منطقة تقدر مساحتها بـ14 ألف كيلومتر مربع، وخسارة الإقليم ما يقارب 400 ألف برميل نפט كان يصدر من هذه المناطق، خلال أقل من يومين فقط.

هذا إلى جانب التبعات التي أثرت على وقف الرحلات الجوية من وإلى الإقليم إلا في حالات خاصة، ومنع التعاملات التجارية النقدية وإغلاق العشرات من الشركات والبنوك تمهيداً لزيادة الضغط على الإقليم من قبل بغداد بدعم إقليمي مباشر من أجل إلغاء نتائج الاستفتاء، لا تجميده⁽¹⁵⁾.

وقد أسهم في نجاح رهان هاتين الدولتين موقف القوى الدولية الداعمة لانفصال الإقليم الكردي في العراق، وعلى رأسهم الولايات المتحدة وفرنسا، إذ رفعتا غطاءهما جزئياً عن دعم هذه الخطوة وعدم التدخل فيها، خصوصاً بعدما دخلت القوّات العراقية والقوّات المساندة (الحشد الشعبي) إلى محافظات كركوك وديالى ونيوى وصلاح الدين.

2- المعضلتان التركية والإيرانية:

تسود النظرة الكلية في مدركات منظري الاستراتيجية التركية والإيرانية أن منطقة شمال العراق الحالية لا تنفصل عن المناطق الجغرافية الواقعة في أراضيهم، كونها امتدادات كردية جيوبوليتيكية تحتاج إلى ضبط وتنظيم كي تبقى تحت السيطرة بما لا يهدد الأمن القومي التركي والإيراني في أي وقت من الأوقات، كذلك تنظر حكومتا البلدين إلى أن السماح لإقليم كردستان بالمضيّ قدماً باتجاه عملية الاستقلال عبر الاستفتاء قد

يجرّهما إلى مشكلات عديدة مثل مطالبة الأكراد الذين يقطنون هاتين الدولتين بالحكم الذاتي وربما الاستقلال لاحقاً. لهذا تقف إيران معارضة بشدّة للاستفتاء الذي أجري في كردستان العراق في الخامس والعشرين من سبتمبر 2017. وتأتي المعارضة بشكل جوهريّ من منطلقات أمنها القومي، فضلاً عمّا سيفرضه استقلال الإقليم من تحديات ومصاعب في وجه النفوذ والدور الإيراني في المنطقة، إذ إنّ هذه التطوّرات قد تؤدي إلى تقسيم العراق. حاولت طهران، وعلى أكثر من صعيد ومن خلال قنوات عدة، أن تحول دون إجراء الاستفتاء، ووظفت علاقاتها ونفوذها للحيلولة دونه، وسعى قائد فيلق القدس، الجنرال قاسم سليمان، إلى استثمار نفوذه في كردستان لإثراء الأكراد عما أعلنوا عنه⁽¹⁶⁾. من جهة ثانية، تكمن عملية الرفض التركي-الإيراني في أن انفصال الإقليم قد يشكّل خطراً جيو-أمنياً كبيراً يتمثل لإي كسر التوازن الأمني والعسكري القائم في المنطقة، كما أن قيام كيان كرديّ جديد على حدود البلدين قد يثير الهواجس التركية-الإيرانية من وجود إسرائيل بالقرب من حدودهما بحكم العلاقة التي تجمع إسرائيل بإقليم كردستان العراق، وخشيتهما من تهديد أمنهما نتيجة هذا الوجود.

كما تبدي تركيا هي الأخرى مخاوف عديدة تتعلق بتمركز حزب العمال الكردستاني في جبال قنديل التابعة لشمال العراق وتموضعهم في جبل سنجار امتداداً إلى السليمانية وسهولة تنقلهم وتحولهم بين سوريا والإقليم، وهذا ما قد يعزّز نفوذ الحزب سياسياً وعسكرياً بعدما تكون الدولة الكردية ملاذاً آمناً له على الرغم من حالة عدم الوئام الموجودة حالياً بين قيادة الإقليم والحزب، بسبب ما يمارسه الإقليم بتعليمات تركية (قبل الاستفتاء) من ضغوط على الحزب لتحجيم دوره. وعلى هذا الأساس فإنّ تخوّف إيران من استقلال كردستان العراق مردّه خشيتها من تحوّل هذه المنطقة إلى بؤرة نفوذ أقوى لأعدائها، ممّا سيشكّل تهديداً مباشراً لأمنها القومي يضاف إلى عدة مشروعات أمريكية-إسرائيلية لتجزئة المنطقة إلى دويلات متصارعة، وهو ما سيؤمّن الاستقرار لإسرائيل⁽¹⁷⁾.

أسهمت سياسة الإغراق الاقتصادي التي اتبعتها تركيا بشكل كبير في تعزيز قوة ومكانة الإقليم الاقتصادية خلال السنوات الست الأخيرة، وتشير بعض التقديرات إلى أن حجم التبادل العراقي-التركي وصل عام 2014 إلى 14 مليار دولار، 9 مليارات منها فقط مع الإقليم، إذ يعمل ما يقارب 3000 شركة اقتصادية مع وجود قنصلية تدير عديداً من شؤون الاقتصاد داخل الإقليم، كما يمتلك الإقليم معبر إبراهيم الخليل الرئيسي فضلاً عن عدة معابر أخرى غير رسمية تسهم بشكل كبير في تدفق البضائع من تركيا إلى

الإقليم، فضلاً عن وجود قواعد عسكرية متوزعة في مناطق عديدة من محافظة دهوك، وتحديدًا في مناطق كاني ماسي وسرسنك وبعشيقه وغيرها، إذ تحتفظ تركيا بنحو 1200 جندي بمعداتهم الخفيفة والمتوسطة منذ 1983 وحتى الآن، كما اشتركت القوات التركية بتوقيع معاهدة بروتوكولية مع الجانب الكردي لتدريب البيشمركة الكردية (قوات حرس الإقليم) وتعزيز قابلياتها القتالية (تم تجديد الاتفاقية بعد إجراء الاستفتاء)، لكن مع شروع الإقليم في إجراء الاستفتاء تم إغلاق القنصلية التركية حتى إشعار آخر. واستخدمت تركيا سياسة الإغراق الاقتصادي للضغط على حكومة الإقليم وإثائها عن التوجه نحو إعلان الانفصال⁽¹⁸⁾.

من ناحية ثانية، يبدو النفوذ الإيراني أكثر وضوحًا في محافظة السليمانية، على اعتبار أن نفوذ تركيا يتوقف عند محافظتي دهوك وأربيل، إذ تمتلك إيران قابلية كبيرة على التأثير الاقتصادي، فحجم التبادل الاقتصادي بين إيران والإقليم يصل إلى ما يقارب 5 مليارات دولار، فضلاً عن النفوذ السياسي داخل السليمانية، فهي تحرك في أحيان عديدة توجهات الأحزاب السياسية كحركة التغيير وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني، كما تمتلك السليمانية علاقات جيدة مع بغداد بعكس أربيل ودهوك التي يتزعمها الحزب الديمقراطي الكردستاني، ويوجد في السليمانية معبر حدودي مهم باتجاه إيران يمثل شريانًا اقتصاديًا مهمًا بالنسبة إلى السليمانية وتجارة الإقليم بشكل عام، وقد هدّد الجانب الإيراني بعد الاستفتاء بأن هناك جملة من الإجراءات التي ستتخذ من شأنها أن تكبح جماح رغبات الإقليم، لهذا فقد كان موقف القوى السياسية الكردية في السليمانية متذبذبًا ومتضاربًا ومنقسمًا في أغلب الأحيان، فقد نظرت القوى السياسية إلى مصالحها الداخلية ومصداقيتها أمام قضية الاستقلال وحق تقرير المصير وأن رفضها في ظل جموح قومي كبير سيشكل خيانة كبرى للقضية قد تفقدها الانتخابات النيابية المقبلة، سواء على مستوى الإقليم أو مستوى العراق الاتحادي، كما أن قبول الاستفتاء بهذا الشكل قد يهدد علاقة السليمانية بإيران⁽¹⁹⁾.

ثالثًا: مستقبل الإقليم في ظل الموقفين التركي والإيراني

يواجه إقليم كردستان واقعًا صعبًا بعد الإعلان عن الاستفتاء، فما زال الطموح الكردي في قيام كيان كرديّ يواجه عديدًا من الصعوبات والتحديات، سواء من داخل الإقليم أو من خارجه، وهذا ما يجعل المستقبل مفتوحًا على خيارات عدة، وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى العناصر الآتية:

1- التحديات الداخلية لقيام دولة كردية:

تواجه الإقليم تحديات رئيسية في ما يتعلق بمسألة الانفصال، ويمكن الإشارة إلى أهم التحديات الداخلية الرئيسية التي قد تعوق قيام كيان كرديّ في شمال العراق من خلال استعراض النقاط الآتية:

أ. تفتت سياسي وإداري قد يقود إلى تفتت جغرافي جديد: تتفق جميع القوى السياسية الكردية بشكل عام على ضرورة المطالبة المستمرة والدائمة بالحصول على حقّ الشعب الكردي في تقرير مصيره وإعلان دولته التي يحلم بها منذ عشرات السنين، غير أن ما تختلف عليه القوى السياسية الكردية قد يكون في الوقت نفسه بوابة لنهاية هذه الدولة وتقسيمها، لا سيّما في ظل وجود خلافات إدارية وسياسية وجغرافية وحزبية قد تفضي إلى إعلان إدارتين سياسيتين للإقليم⁽²⁰⁾.

ب. مخاطر حزبية متضاربة: على هذا الأساس وعلى الرغم مما يظهره الإقليم من وحدة شعبية جامحة لنيل حقّ تقرير المصير وإعلان الدولة الكردية، التي تشكل مطلباً واستحقاقاً جماهيرياً وشعبياً بالنسبة إلى الأكراد، غير أن الوضع السياسي داخل إقليم كردستان العراق يشير إلى عكس ذلك تماماً، فالخلافات بين القوى السياسية والتجاذبات أثرت بشكل كبير على طبيعة المشروع نفسه (مشروع إعلان الدولة). وتركزت الخلافات بين القوى السياسية حول التوقيت المناسب لإعلان الدولة ووقت فض العلاقة مع بغداد بشكل نهائيّ، فالحزب الديمقراطي الكردستاني الذي أسسه مصطفى بارزاني عام 1946 وسيطر بشكل كبير على محافظتي دهوك وأربيل، تبنى المشروع بشكل مباشر منذ عام 2003 وعده أولوية رئيسية من أولويات الحزب الحالية، في حين يذهب الاتحاد الوطني الكردستاني الذي كان يتزعمه الرئيس العراقي الراحل جلال طالباني، إلى رؤية مغايرة نسبياً، إذ تبنى مشروعاً مغايراً لما يتبناه الحزب الديمقراطي الكردستاني في ما يخصّ توقيت إعلان الدولة والقيام بإجراءات الاستفتاء في ظل الوضع الحالي للإقليم وما قد تشكله القوى الإقليمية من تهديدات ضد الإقليم، كما عدت أن طموحات الحزب الديمقراطي تفوق حجمه، واهتمته بأنه يسعى للوصول إلى أمجاده على حساب مصالح الشعب الكردي. وعلى الرغم من كل ذلك وتحت تأثير المد القومي الشعبي الكردي وخشيته من ترجمة رفضه للاستفتاء على أنه خيانة للقضية الكردية، قبل حزب الاتحاد الوطني الكردستاني مساندة مشروع الاستفتاء، لكنه ظل يعلن باستمرار بأن هذا الاستفتاء لن يؤدي إلى أي نتيجة في ظل إصرار مسعود بارزاني على البقاء في السُلطة⁽²¹⁾.

ج. انعدام الثقة بمن ينفذ المشروع: من جهة ثانية تشكل حركة التغيير «كوران» هي الأخرى مفصلاً رئيسياً من مفاصل خريطة الأحزاب السياسية في إقليم كردستان العراق، إذ ترفض هي الأخرى الاستفتاء كونه لن يقدم أي مصلحة للإقليم سوى زيادة شعبية الرئيس السابق للإقليم مسعود بارزاني غير الموثوق به من باقي الأحزاب، وكذلك محاولة شرعنة وجوده في السُلطة لمدة أكبر، فضلاً عن تحفظات أخرى أبدتها قوى سياسية عديدة للاستفتاء وقبولها في اللحظات الأخيرة الاشتراك في الاستفتاء كالجماعة الإسلامية في إقليم كردستان والأحزاب الصغيرة الأخرى التي لا تجد مبرراً موضوعياً لهذا الاستفتاء في هذا الوقت.

د. إدارات متعدّدة لجغرافيا محدودة: إن الخريطة السياسية لوضع الإقليم الكردي في العراق تشير بشكل ضمني إلى وجود إدارتين رئيسيتين، إحداهما في أربيل ودهوك والأخرى في السليمانية وحبلة وجزء من كركوك المسيطر عليها من قبل حزب الاتحاد الوطني، وتحت ضغوط القوى الإقليمية على السليمانية، وتحديداً إيران، تبنت السليمانية هذا الموقف من الاستفتاء كونه لا يصب في مصلحة الإقليم في الوقت الحالي.

ه. تعميق الخلافات الكردية-الكردية بأدوات إقليمية: أسهم نفوذ تركيا المتعاطف اقتصادياً داخل أربيل ودهوك، ونفوذ إيران في السليمانية وحبلة، في تعميق الشرخ الكردي داخل العراق بغرض عدم قيام وحدة كردية قد تسهم في تقوية الإقليم مستقبلاً.

2- التحديات الإقليمية والدولية:

كان للموقفين التركي والإيراني، بجانب تخاذل بعض القوى الدولية الرئيسية، دور في فشل الأكراد في الإعلان عن دولتهم والمضي قدماً نحو الانفصال. ويمكن الإشارة إلى ذلك في ما يلي:

أ. القدرة على التطويق الجغرافي الخشن (الصلب): إن أي نظرة تحليلية موضوعية للواقع الجيوبوليتيكي الكردستاني داخل العراق تفضي إلى نتيجة يقربها الجميع، وهي أن هناك حقائق جغرافية قاسية على أرض الواقع تطوّق كردستان العراق من جميع جهاتها الأربع (إيران وتركيا وسوريا والعراق)، فلا منفذ بحرياً تمتلكه كردستان على الإطلاق يمكنها من إقامة دولة الأمر الواقع وكسر الحصار المفروض عليها من دول الطوق الراضة لقيامها، كما أن هذه الجغرافيا تفضي إلى حقائق عديدة، منها أن طرق إمدادات الإقليم الاقتصادية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بدول معادية لهذا المشروع، والانفصال قد يؤدي في لحظة ما إلى خسارة إقليم كردستان كثيراً من أوراقه الاقتصادية والسياسية على حدّ

سواء، وربما انهياره التدريجي مع مرور الوقت في ظل أزمة اقتصادية يعيشها الإقليم منذ تراجع أسعار النفط بعد عام 2013 ودخول الإقليم في حرب مباشرة (داعش)، وما كلفته هذه الحرب من أموال طائلة⁽²²⁾.

ب. انعدام الجدوى الجغرافية يؤدي إلى انعدام الجدوى الاقتصادية: من المهم أيضاً أن نعلم أنه لا قيمة لأي مورد اقتصادي موجود في محيط مغلق لا يمكن تسويقه في الأوقات العصيبة التي قد تمرّ على الدولة التي يرغب الأكراد في إقامتها، كذلك لا قيمة لأي مساعدات مالية ما لم تستطع حكومة الإقليم أو دولة كردستان الافتراضية أن تستورد ما يلزمها من سلع وخدمات، فضلاً عن المحيط الجغرافي البري الصعب.

فلطالما نظرت كل من تركيا وإيران إلى القضية الكردية في العراق على أنها قضية ممتدة إلى أراضيها، فلا انفصال جغرافياً من وجهة نظر الأمن القومي التركي والإيراني بين البلدين في ما يخصّ التعامل مع هذا الموضوع، لهذا فقد اعتمدت الاستراتيجية التركية والإيرانية طرقاً مختلفة للسيطرة على الإقليم، سواء اقتصادياً أو سياسياً، وفي حالات أخرى عسكرياً، لمنع قيام وحدة متكاملة حقيقية داخل الإقليم.

ج. الرفض الدولي: إذا ما استثنينا جنوب السودان عام 2011 وما حدث فيه من إعلان انفصاله عن السودان بإجماع ودعم دوليٍّ وأمميٍّ كبير، فلا تغيير بالخريطة التي أنشأتها القوى الاستعمارية التي كانت تسيطر على المنطقة منذ سايكس بيكو عام 1916 حتى الآن، من هذا المنطلق تتولد رؤية واضحة أن ما مرّ بالعراق وسوريا وباقي البلدان من انهيارات للأنظمة السياسية المتعاقبة وبروز أنظمة جديدة لم يتولد عنه أي تغييرات كبرى على مستوى الخرائط، وهذا يشير إلى عدم وجود رغبات حقيقية في الوقت الحالي لمثل هذه المشروعات على أرض الواقع.

من هذا المنطلق يمكن أن نلاحظ الرفض الدولي الواسع الذي تشكّل نتيجة رغبة إقليم كردستان في إجراء استفتاء تمهيداً لإعلان الاستقلال. لكن الرفض الأمريكي لم يكن قوياً وقاطعاً بسبب تقاطع وتضارب مصالح المؤسسات الرسمية الأمريكية في مواقعها، فعلى سبيل المثال أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، على لسان المتحدث باسم البيت الأبيض، رفض قضية الاستفتاء والاستقلال، وطلب بصورة ضمنية إلغاءه وليس تأجيله، وقال إنه لن يقف مع طرف ما ضد الآخر، وكذلك كان موقف وزارة الخارجية الأمريكية التي تصاعدت لهجتها تدريجياً حتى يوم الاستفتاء والأيام التالية له، إذ أعلنت رفضها الكامل لهذا الموضوع ودعت لإجراء حوار سياسيٍّ بدلاً من اتخاذ خطوات أحادية الجانب تقوّض

الانتصارات العسكرية التي تحققت على تنظيم داعش، في حين أيد الكونغرس الأمريكي إقامة دولة كردية وأيد خطوات الاستفتاء، وكان هذا بضغط من اللوبي الكردي الموجود في واشنطن وكذلك بدعم من اللوبي الإسرائيلي الذي أيد هذا الموضوع بشكل علني ومباشر. وينطبق الحال نفسه على موقف الاتحاد الأوروبي تقريباً وروسيا والصين وبريطانيا والدول العربية بشكل عام، إذ عبّر الجميع عن الرغبة على أقل تقدير في إجراء الحوار بدل الخطوات أحادية الجانب التي قد تعزز الفرص لعودة المجموعات المسلحة، أو قد تؤدي إلى مواجهة عسكرية عراقية داخلية في ظل وجود فواعل إقليميين مؤثرين على هذه القضية. بالمجمل العام، لم يحظ استفتاء إقليم كردستان العراق بأي تأييد دولي مباشر من قبل أي من القوى الكبرى ولا حتى الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى، ولم يعلن إلا الجانب الإسرائيلي موقفه الإيجابي من الاستفتاء⁽²³⁾.

3- السيناريوهات المستقبلية:

على ضوء التحديات الداخلية والخارجية التي واجهت شروع إقليم كردستان في الانفصال وإجراء الاستفتاء والتداعيات التي لحقت ذلك، يمكن الإشارة إلى مستقبل الإقليم من خلال السيناريوهين التاليين:

أ. سيناريو قيام دولة كردية: يبدو واضحاً أن صعوبة الجغرافيا المحيطة بإقليم كردستان العراق ووعورتها تفضي بشكل لا يقبل الشك إلى أن تطويق وخنق هذه الدولة في حالة قيامها لن يكون مسألة صعبة، وذلك نظراً للجغرافيا السياسية الراهنة للإقليم، والدليل على ذلك التحركات الإيرانية-التركية المنسقة التي أدت إلى انهيار إقليم كردستان اقتصادياً وسياسياً، فضلاً عن انهياره عسكرياً أمام أول مواجهة بين قوات العراق الاتحادية وقوات الإقليم.

أمّا فرصة إقامة دولة كردستان فمن الممكن أن تتحقق إذا توافر عدد من الشروط، أهمّها أن تفتح لها مجالاً للتواصل مع العالم الخارجي لكسر فكرة التطويق الجغرافي الخشن. لكن حتى في ظل توفر هذا الشرط ووصول الإقليم مؤسّساتياً وسياسياً وعسكرياً إلى المقومات الرئيسية لذلك، فإن الكاتب يرى عدم إمكانية قيام الدولة الكردية على المديين القريب والمتوسط (5 سنين إلى 15 سنة)، إذ إنّ تشكيل الدولة الكردية يقترن بشكل أساسيّ بأبعاد إقليمية معقدة ومتضاربة وصعبة وفي ظل وجود دولتين قويتين نسبياً في المنطقة (تركيا وإيران).

أما الشرط الثاني فيتعلق بضعف وتراجع النظام الإيراني والتركي على حدّ سواء، بحيث

تبدأ هذه الدولة من محيطها الحيوي سواء على مستوى تركيا أو إيران أو سوريا لتتكوّن وتعلن نفسها كأمر واقع⁽²⁴⁾.

و. التراجع عن حلم الدولة: تشير كل الدلائل إلى أن وجود دولة كردية مستقلة لن يكون مرحباً به في محيطها. ونظراً للرخاء الذي عاشه الإقليم منذ عام 2006 حتى عام 2013 ووصول دخل الفرد الكردي إلى 6 أضعاف ما كان عليه في السابق، يعي تماماً أن المواطن الكردي لن يتحمل أي حصار قد يُفرض عليه من قبل الدول المجاورة. كما أن متابعة تصريحات مسؤولي الإقليم في فترة ما بعد الاستفتاء تشير بوضوح إلى إمكانية التراجع عن الانفصال، إذ أعلن رئيس الإقليم السابق مسعود بارزاني أن أي عقاب ستقوم به أي جهة يجب أن يوجه إلى بارزاني نفسه وليس إلى الشعب الكردي، كما طالب مسؤولو الإقليم بشكل واضح ومتكرر بضرورة الجلوس على طاولة المفاوضات من أجل حلّ هذا الموضوع، وتمثلت أقوى المواقف في إبداء رئيس الإقليم السابق مسعود بارزاني استعداداً «بشكل غير مباشر» لتجميد الاستفتاء لتجنّب تعرّض الإقليم للحصار والأزمات الاقتصادية⁽²⁵⁾.

خاتمة

يبدو واضحاً أن حلم الدولة الكردية على المدى القريب قاب قوسين أو أدنى من التلاشي، ويبقى الحلم في ظل المعطيات الحالية بعيد الأمد، لا سيّما بعد العملية العسكرية التي قامت بها حكومة بغداد وما تمخّض عنها من فرض السيطرة على مساحات شاسعة من «المناطق المتنازع عليها» والتي كانت تحت سيطرة الإقليم منذ 2004 وحتى قبل الاستفتاء بأشهر قليلة.

ومع هذا التغيير الجغرافي الذي حرم الإقليم من مناطق استراتيجية مهمّة، فإنّ تبعات هذا التحوّل السياسي والعسكري والاستراتيجي فرض على رئيس الإقليم السابق مسعود بارزاني إعلان تنحيه عن منصبه وتوزيع صلاحياته لصالح رئيس البرلمان ورئيس الوزراء في الإقليم. ويبدو أن الدور الإيراني-التركي كان واضحاً في كل ما جرى، سواء على الأرض بتأييد ودعم إقليمي وضوء أخضر دولي، أو بالتمهيد لاتفاقيات انسحاب قوّة حزب الاتحاد الوطني من كركوك.

قائمة المراجع والهوامش

- (1) صافيناز محمد أحمد: هل بات استقلال كردستان واقعا؟، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، بتاريخ 10 يوليو 2017: <http://cutt.us/mLQg>
- (2) بيل بارك: مركز الخليج للأبحاث (ترجمة): سياسات تركيا تجاه شمال العراق.. المشكلات والآفاق المستقبلية، جدة، المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، ط1، 2005، ص5-6.
- (3) وديع جويده: الحركة القومية الكردية.. تطورها ونشأتها، بيروت: دار الفارابي، ط1، 2013، ص24.
- (4) وزارة التخطيط: خطة التنمية الاستراتيجية لإقليم كردستان 2012-2016 الصادرة عن حكومة إقليم كردستان، مارس 2011، أربيل: ص2-3.
- (5) هوشيار مظفر علي أمين: العلاقات العامة للأحزاب السياسية الكردية: دراسة مسحية لأنشطة العلاقات العامة للحزب الديمقراطي الكردستاني، أربيل: 2013، ط1، ص125.
- (6) أوفيرا بينغيو (مترجم): كرد العراق: بناء دولة داخل دولة، أربيل: دار الساقى، بيروت، بالاشتراك مع دار اراس، منشورات مطبعة جامعة صلاح الدين، 2014، ط1، ص83.
- (7) ديفد ماك دووال، عبد السلام النقشبندى (ترجمة): الكرد: شعب أنكر عليه وجوده، أربيل: دار اراس للطباعة، ط1، 2012، ص147.
- (8) مايكل ام غينتر، عبد السلام النقشبندى (ترجمة): كرد العراق: آلام وآمال، أربيل: دار اراس، ط1، 2012، ص36.
- (9) بي بي سي باللغة العربية: غموض يحيط به مهلة حدتها بغداد، لانسحاب البيشمركة من مواقع في كركوك، 15 أكتوبر 2017، في: <http://cutt.us/uw8>
- (10) شبكة رداو الكردية: اجتماع القيادة الكردستانية ينتهي بخمس نقاط، 15 أكتوبر 2017، في: <http://cutt.us/pdQa>
- (11) قناة الحرة: حشود عسكرية في كركوك.. والقوات العراقية تنفي إطلاق أي عملية، 13 أكتوبر 2017، في: <http://cutt.us/OU6Vf>
- (12) (12) Anchal Vohra: Iraq's Shiite Militias Are Just Getting Started, Foreign Policy, October 2017, 18, in: <http://cutt.us/fNAMC>
- (13) دينيس روس: فمن خذل الكرد، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، 8 نوفمبر 2017، في: <http://cutt.us/FuN4y>
- (14) عدنان أبو زيد: مستقبل نفط كركوك رهن تطوّر العلاقة بين بغداد وأربيل، موقع المونيتور، 6 نوفمبر 2017، في: <http://cutt.us/xQEBC>
- (15) علي المعموري: شيعة العراق يصارعون لحفظ استقلالهم عن المحور الإيراني.. وإيران تستعد لمواجهة الواقع الجديد، موقع المونيتور، 18 أغسطس 2017، في: <http://cutt.us/YtFpe>
- (16) بيل بارك: مصدر سبق ذكره، ص10.
- (17) عماد البشناش: لماذا تعارض إيران استفتاء كردستان العراق؟ موقع الجزيرة نت، 21 سبتمبر 2017: <http://cutt.us/qbYTA>
- (18) بيل بارك: مصدر سبق ذكره، ص12.
- (19) علي المعموري: مصدر سبق ذكره.
- (20) ماريانا خاروداكي: خليل الجيوسي (ترجمة): الكرد والسياسة الخارجية الأمريكية.. العلاقات الدولية في الشرق الأوسط منذ 1945، بيروت: دار الفارابي، ط1، 2013، ص59.
- (21) فاطمة الصمادي: إيران و«الدولة الكردية».. مخاوف أمنية وتحديات استراتيجية.. موقع مركز الجزيرة للدراسات بتاريخ 21 سبتمبر، 2017، في: <http://cutt.us/gTHRe>
- (22) ترك بريس: مراقبون: تركيا ستكون الخاسر الأكبر إذا أغلقت الحدود مع شمال العراق، 8 أكتوبر 2017، في: <http://cutt.us/XVpdK>
- (23) فيل ستياورت وإدريس علي: انقسامات العراق اختبار للنفوذ الأمريكي مع تقلص الحرب على الدولة الإسلامية، رويتر، 17 أكتوبر 2017، في: <http://bit.ly/2htbmQ0>, seen 13 nov 2017
- (24) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: استفتاء إقليم كردستان.. تداعياته ومستقبل الأزمة، نوفمبر 2017، في: <http://cutt.us/rGcPd>
- (25) شاكر حميد: محدّدات الدولة الكردية في أدبيات السياسة الإيرانية-التركية، مجلة الحكمة، بغداد: العدد 141، المجلد 18، أكتوبر 2017، ص28.